



الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

تقرير عن أعمال الدورة السادسة والعشرين
(نيويورك، 27-30 آذار/مارس 2023)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2023

الملحق رقم 25 ألف



الرجاء إعادة استعمال الورق

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

تقرير عن أعمال الدورة السادسة والعشرين
(نيويورك، 27-30 آذار/مارس 2023)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها
4	مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده
4	جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية
6	الثاني - مقدمة
6	جدول الأعمال المؤقت
8	الثالث - تنظيم الدورة
8	افتتاح الدورة السادسة والعشرين وإقرار جدول الأعمال
9	الرابع - مناقشة واستنتاجات بشأن المسائل الموضوعية المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية
9	ألف - المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة
9	باء - الضرائب وأهداف التنمية المستدامة
10	جيم - المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية
12	دال - تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية
12	هاء - التسعير التحويلي
14	واو - فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية
15	زاي - فرض الضرائب البيئية
17	حاء - تجنب المنازعات وتسويتها
18	طاء - المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة
20	ياء - فرض الضرائب على الأصول المشفرة
21	كاف - الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب
22	لام - زيادة الشفافية الضريبية
23	ميم - الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية
23	نون - الضرائب غير المباشرة
24	سين - الضرائب الصحية
25	عين - العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار
27	فاء - بناء القدرات
28	صاد - مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها

مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده

1 - توصي لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع المقرر التالي:

مكان ومواعيد انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وجدول أعمالها المؤقت

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- (أ) يُقرّر أن تُعقد الدورة السابعة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في جنيف في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023؛
- (ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة، على النحو التالي:

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

- 1 - افتتاح الرئيسين المشاركين الدورة.
- 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 3 - مناقشة المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية:
 - (أ) المسائل الإجرائية للجنة؛
 - (ب) الضرائب وأهداف التنمية المستدامة؛
 - (ج) المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛
 - (د) تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛
 - (هـ) التسعير التحويلي؛
 - (و) فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية؛
 - (ز) فرض الضرائب البيئية؛
 - (ح) تجنب المنازعات وتسويتها؛
 - (ط) المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة؛

- (ي) فرض الضرائب على الأصول المشفرة؛
(ك) الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب؛
(ل) زيادة الشفافية الضريبية؛
(م) الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية؛
(ن) الضرائب غير المباشرة؛
(س) الضرائب الصحية؛
(ع) العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار؛
(ف) بناء القدرات؛
(ص) مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها (بما في ذلك الضرائب والصراف الأجنبي).
- 4 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة.
5 - الترتيبات الخاصة باعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والعشرين.

الفصل الثاني

مقدمة

- 2 - عملاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 69/2004 و 2/2017 و 1/2023، عُقدت الدورة السادسة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بوسائل مختلطة، أي حضورياً ولكن مع السماح بالمشاركة عبر الإنترنت، وذلك في نيويورك في الفترة من 27 إلى 30 آذار/مارس 2023. وحضر الجلسات الحضورية 20 عضواً من أعضاء اللجنة و 220 مراقباً مسجلاً. وشارك عبر الإنترنت ثلاثة من أعضاء اللجنة و 340 مراقباً مسجلاً.
- 3 - ويتضمن هذا التقرير ملخصاً لمناقشات اللجنة ولما اتخذته من قرارات بشأن البنود الواردة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والعشرين، الذي أقرته اللجنة (E/C.18/2023/1) على النحو التالي:

جدول الأعمال المؤقت

- 1 - افتتاح الرئيسين المشاركين الدورة.
- 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 3 - مناقشة المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية:
 - (أ) المسائل الإجرائية للجنة؛
 - (ب) الضرائب وأهداف التنمية المستدامة؛
 - (ج) المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛
 - (د) تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛
 - (هـ) التسعير التحويلي؛
 - (و) فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية؛
 - (ز) فرض الضرائب البيئية؛
 - (ح) تجنب المنازعات وتسويتها؛
 - (ط) المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة؛
 - (ي) فرض الضرائب على الأصول المشفرة؛
 - (ك) الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب؛
 - (ل) زيادة الشفافية الضريبية؛
 - (م) الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية؛
 - (ن) الضرائب غير المباشرة؛

- (س) الضرائب الصحية؛
(ع) العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار؛
(ف) بناء القدرات؛
(ص) مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها، بما في ذلك الضرائب والنقد الأجنبي.
- 4 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة.
5 - الترتيبات الخاصة باعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والعشرين.

الفصل الثالث

تنظيم الدورة

افتتاح الدورة السادسة والعشرين وإقرار جدول الأعمال

- 4 - رحبت الرئيسة المشاركة ليزلوت كانا بجميع أعضاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في الدورة، خلال جلسة مغلقة أولية خُصصت لمناقشة سير الإجراءات خلال الدورة.
- 5 - وفي الجلسة المفتوحة التي تلت ذلك، رحبت السيدة كانا بالمراقبين في الدورة، سواء كانوا مشاركين حضورياً أو عبر الإنترنت. وقالت إنها تتطلع إلى معرفة المدخلات القيمة لجميع المشاركين في أعمال اللجنة ومشاركتهم فيها. ورحب الرئيس المشارك أيضاً، ماثيو غبونجوبولا، بجميع المراقبين في الدورة وشجعهم على البقاء طوال الأسبوع، بما في ذلك لحضور الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، الذي عقد في 31 آذار/مارس 2023.
- 6 - وألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، نافيد حنيف، كلمة بصفته ممثلاً للأمين العام. ورحب بعودة جميع المشاركين إلى نيويورك للمشاركة في الاجتماعات بالحضور الشخصي.
- 7 - وأشار السيد حنيف إلى أنه في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات غير مسبوقة، فإن مسألة الكيفية التي يمكن بها للنظم الضريبية العادلة والكفؤة والفعالة أن تساعد في مواجهة تلك التحديات هي مسألة ذات أهمية كبيرة للجميع. ولاحظ أن هناك دعوة حالية معرب عنها بوضوح إلى تحقيق الشمول والفعالية في التعاون الضريبي الدولي. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن جميع المشاركين في أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالضرائب ستتاح لهم الفرصة لتبادل الآراء مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة خلال الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية.
- 8 - وشدد السيد حنيف على أن اللجنة وجميع الجهات صاحبة المصلحة في عملها تضطلع بدور محوري في تعزيز التعاون الضريبي الدولي والتعددية. وأثنى على خطة عمل اللجنة، التي رأى أنها خطة ستوفر مجموعة من التوجيهات المصممة لمساعدة البلدان النامية على تحسين جهودها المحلية لتعبئة الإيرادات واستخدام فرض الضرائب كدعامة للسياسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 9 - وشكرت السيدة كانا السيد حنيف على ملاحظاته وعلى دعم الأمانة العامة لعمل اللجنة. ثم ترأست عملية إقرار جدول الأعمال الذي أقر من دون تعديل.

الفصل الرابع

مناقشة واستنتاجات بشأن المسائل الموضوعية المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

ألف - المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة

10 - في جلسة مغلقة عقدتها لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، قدم المنسق المشاركون للفريق العامل المعني بالمسائل الإجرائية، ليزلوت كانا وكارلوس بروتو، بعض المقترحات لكي تجري اللجنة قراءة ثانية لها من أجل تعديل الوثيقة الحالية المعنونة "الممارسات وأساليب العمل للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية" لضمان تسيير أعمال اللجنة بأكثر قدر ممكن من الفعالية. وهذه المقترحات، التي قدمت لأول مرة في الدورة الخامسة والعشرين، جرى النظر فيها والموافقة عليها بصيغتها النهائية.

11 - وسيتم تناول عدد صغير من المسائل الأخرى في الدورة السادسة والعشرين.

باء - الضرائب وأهداف التنمية المستدامة

12 - ألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، نافيد حنيف، ملاحظات بشأن الضرائب وأهداف التنمية المستدامة، وشدد على الحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية للعمل بشأن أهداف التنمية المستدامة في السياق الاجتماعي والاقتصادي الحالي.

13 - وأشار السيد حنيف إلى أن الجوع والفقر آخذان في الارتفاع، وأن جودة التعليم قد انخفضت، وأن النساء والفتيات في البلدان النامية ما زلن يتأثرن سلبا بشكل خاص بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشدد على أن البلدان النامية تواجه على وجه الخصوص قيودا في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار في التنمية المستدامة والحد من الفقر.

14 - وقال السيد حنيف إن الأمين العام دعا، في ذلك السياق، إلى وضع خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة لدعم الإصلاحات الطموحة بهدف تحقيق ما يلي: (أ) التصدي لارتفاع تكلفة الديون وارتفاع مخاطر دخول حالات المديونية الحرجة؛ و (ب) إحداث زيادة كبيرة في تمويل التنمية الطويل الأجل والميسور التكلفة؛ و (ج) توسيع نطاق التمويل في حالات الطوارئ للبلدان المحتاجة. ورأى أن هذه المخاوف والمناقشات ترسي الأساس لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2023.

15 - وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة تشمل التحولات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تتطوي هذه الأهداف على عمليات تحول في الأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية، والرقمنة، وإنتاج الطاقة واستخدامها. وتتطلب هذه التغييرات إيجاد حيز مالي من خلال الاستثمارات المستدامة والسياسات التي تتسم بالفعالية والكفاءة. ويتسم عمل اللجنة، علاوة على ذلك، بأهمية حاسمة في تحديد مواطن الضعف والفرص المتاحة للنهوض بالتعاون الضريبي الدولي مع تحسين القدرات في مجال الضرائب وتعبئة الموارد المحلية. ويمكن لمسارات عمل اللجنة بشأن الضرائب البيئية والضرائب الصحية والضرائب على الثروة والضرائب التضامنية أن تفتح مثل هذه السبل.

16 - وأخيراً، شجع السيد حنيف اللجنة على مواصلة إدماج أهداف التنمية المستدامة في جميع مسارات عملها واستكشاف سبل إضافية لمساعدة البلدان النامية على تحديد مواطن الضعف والفرص الإضافية من أجل فرض التدابير الضريبية بفعالية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن المخاطر آخذة في الازدياد، وأن الحكومات تواجه صدمات متكررة من جراء أحداث تغير المناخ. ومن ثم فإن التوجيه من جانب اللجنة سيكون بالغ الأهمية. ودعا الأعضاء إلى إعداد رسالة لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة من شأنها أن تجعل عمل اللجنة أكثر بروزاً وجدوى.

17 - وأشارت السيدة كانا، بصفتها الرئيسة المشاركة، إلى أن المسائل المثارة مهمة للتأكيد على تركيز عمل اللجنة والغرض النهائي منه. ووافق أحد المراقبين على الأهمية الكبيرة التي تكتسبها أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية.

جيم - المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

18 - قدم أحد المنسقين المشاركين الثلاثة للجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، رسمي داس (إلى جانب كارلوس بروتو وستيفاني سميث)، لمحة عامة عن أنشطة اللجنة الفرعية منذ الدورة الخامسة والعشرين للجنة، على النحو المبين في تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2023/CRP.11). وأشار أيضاً إلى أن اللجنة الفرعية تتوقع أن تقدم في الدورة السابعة والعشرين للجنة ورقات عن ثلاثة مواضيع جديدة، وهي شرح منقح للمادة 14 من الاتفاقية النموذجية (بشأن المهن المستقلة)، والإيرادات المتأتية من أنشطة التأمين عبر الحدود، وفرض الضرائب على الموارد الطبيعية.

19 - ثم انتقل السيد داس للحديث عن الورقة الموضوعية الأولى (E/C.18/2023/CRP.12) بشأن تضمين الاتفاقية النموذجية قاعدة عامة تنظم الإخضاع للضريبة، وهي ورقة قُدمت إلى اللجنة للموافقة النهائية عليها في دورتها السادسة والعشرين. وأشار إلى أن الحكم المقترح عُرض على الدورة الخامسة والعشرين (E/C.18/2022/CRP.23) لإجراء قراءة أولى له، إلى جانب وصف للمسائل التي يتعين تناولها في الشرح. وقد أُدخل تغيير تقني صغير على الحكم نفسه، وصيغ الشرح على غرار ما جاء وصفه في الدورة الخامسة والعشرين. وتضمن الشرح المقترح أيضاً عدة أحكام بديلة قُصد بها تناول مواقف الأقلية.

20 - وقال السيد داس إن اللجنة الفرعية تقترح إضافة فقرة إلى شرح المادة 22 (بشأن رأس المال) مفادها أن البلدان قد ترغب في النظر في إضافة قاعدة مماثلة تنظم الإخضاع للضريبة لمعالجة الاختلافات في الضرائب المفروضة على رأس المال في الدولتين المتعاقدتين. وتقترح اللجنة الفرعية أيضاً وقف العمل على تطبيق دولة الإقامة لقاعدة تنظم الإخضاع للضريبة.

21 - وأثار الأعضاء والمراقبون نقاطاً تقنية مختلفة ولكنهم لم يثيروا مسائل مبدأ. ولذلك أشار الرئيس المشارك، ماثيو غيونجوبولا، إلى الموافقة على الحكم والشرح الجديدين، رهنا بتغييرات في الصياغة قد تكون ضرورية لمعالجة المسائل التي تثار أثناء المناقشة.

22 - ثم قدم السيد بروتو الورقة المتعلقة بإدراج البرمجيات في تعريف الإتاوات الوارد في المادة 12 من الاتفاقية النموذجية (E/C.18/2023/CRP.13). وأشار إلى أن اللجنة اتفقت، في الدورة الخامسة والعشرين،

على أن اللجنة الفرعية ينبغي أن تعمل على وضع تعريف موسع للإتاوات يشير إلى البرمجيات الحاسوبية، بما في ذلك شرح ذو صلة بشأن ما سوف يشمل أو لن يشمل هذا التعريف الموسع، دون أن تقرر ما إذا كان ذلك التعريف الموسع سيضاف إلى نص المادة 12 أو سيدرج كموقف أقلية في الشرح. وقُدّم في ورقة غرفة الاجتماعات E/C.18/2023/CRP.13 الاقتراح بتنفيذ المقرر كي تنظر فيه اللجنة بشكل أولي.

23 - وبشكل عام، اتفق الأعضاء والمراقبون الذين علقوا على المشروع على أنه يمثل تحسینا للصيغ التي اقترحت في السابق. وأقر مراقب يمثل قطاع البرمجيات بأن المشروع يطرح المسائل ذات الصلة، وإن كان يفضل لو تم التوصل إلى اتفاق بشأن النتائج. وشجع السيد غبونجوبولا الأعضاء والمراقبين على إرسال تعليقات خطية بحلول 1 أيار/مايو 2023 حتى يتسنى للجنة الفرعية أن تأخذها في الاعتبار عند تنقيحها للاقتراح.

24 - وقدمت السيدة سميث الورقة المتعلقة بالمادة 8 (E/C.18/2023/CRP.14). وأشارت إلى أن اللجنة الفرعية توقعت، لدى صوغ برنامج عملها، أن يقتصر هذا العمل على تنقيح المادة 8 (البديل باء)، التي تنص على فرض ضرائب نسبية على الإيرادات المتأتية من أنشطة الشحن الدولي ولكن ليس النقل الجوي الدولي. وذكرت أن اللجنة الفرعية تقترح صوغ حكم جديد لأن عددا قليلا جدا من المعاهدات القائمة يستخدم الصيغة المبينة في البديل باء فيما يتصل بفرض ضرائب على دولة المصدر. ولذلك فإن الورقة تتضمن مشروع حكم أكثر اتساقا مع الأحكام المستخدمة فعلا في المعاهدات الضريبية الثنائية.

25 - ومع ذلك، لاحظت السيدة سميث أن المناقشات التي دارت في اللجنة الفرعية أثارت أيضا مسألتين إضافيتين هما: (أ) ما إذا كان الحكم المقترح (الذي يسمح بفرض ضرائب على دولة المصدر) ينبغي أن ينطبق فقط على أنشطة الشحن الدولي أم على النقل الجوي أيضا و (ب) ما إذا كان ينبغي أن يكون الحكم المقترح هو الخيار الوحيد في المادة 8 من الاتفاقية النموذجية، مع استبعاد البديل ألف الحالي، الذي ينص على فرض ضرائب حصرية من جانب دولة الإقامة على المداخيل المتأتية من الشحن الدولي والنقل الجوي.

26 - وجرت مناقشة حيوية بشأن هاتين المسألتين. وعلى الرغم من أن عدة أعضاء ومراقبين أشاروا إلى أنهم لا يرون فرقا هاما بين الشحن والنقل الجوي، لاحظ آخرون أن شركات الشحن قد تدفع ضرائب دخل منخفضة نسبيا بسبب الولايات القضائية التي تقيم فيها وانتشار ضرائب الحمولة.

27 - وأيد بعض الأعضاء والمراقبين حذف البديل ألف لأنه لا يؤدي إلا إلى قيام دولة واحدة بجمع إيرادات بسبب اختلال التوازن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من حيث عدد السفن والطائرات المملوكة. واعتراض آخرون على حذف البديل ألف. وأثار أحد المراقبين، ممثلا قطاع الشحن، عددا من الحجج المؤيدة للإبقاء على الوضع الراهن والمعارضة لتنقيح البديل باء. واقترح أحد الأعضاء خيارا لم يجر تناوله في الورقة، وهو ببساطة حذف المادة 8، بحيث تندرج الإيرادات ذات الصلة في إطار المادة 7.

28 - وتطرقت السيدة سميث إلى النقطة الأخيرة، فأشارت إلى أن حذف المادة 8 لن يسمح بالضرورة لدول المصدر بفرض ضرائب على الأنشطة ذات الصلة، لأن شركات الشحن قد تكون قادرة على تجنب وجود منشآت دائمة لها في العديد من البلدان. ثم لخصت المناقشة بوصفها تعرب عن تأييد مواصلة العمل على صياغة البديل باء الجديد وبوصفها تعرب عن بعض التأييد لتوسيع نطاقه ليشمل الطائرات العاملة في النقل الدولي. وكانت هناك آراء متباينة بشأن الإبقاء على البديل ألف، على الرغم من أن معظم المتكلمين كانوا مؤيدين لذلك.

29 - وشجع السيد غبونجوبولا مرة أخرى الأعضاء والمراقبين على إرسال تعليقات خطية على الاقتراح بحلول 1 أيار/مايو 2023 حتى يتسنى للجنة الفرعية أن تأخذها في الاعتبار عند تنقيحها للاقتراح.

دال - تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

30 - قدم السيد بروتو (إلى جانب آرت رولوفسن)، وهو أحد المنسقين المشاركين للجنة الفرعية المعنية بتحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ورقبتين عن المبادئ التوجيهية المقترحة المتعلقة بإجراء مفاوضات بشأن المعاهدات الضريبية عن طريق التداول بالفيديو (E/C.18/2023/CRP.19) وبشأن الفروع من الأول إلى الرابع من دليل الأمم المتحدة المنقح للتفاوض بشأن المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (E/C.18/2023/CRP.18). وأشار إلى أن كل مشروع من المشاريع قُدِّمَ ليناقدش للمرة الأولى في الدورة الخامسة والعشرين.

31 - وفي الحالات التي أُجريت فيها تنقيحات لفروع الدليل، عُرضت التغييرات الجوهرية في الدورة الخامسة والعشرين (انظر E/C.18/2022/CR.27). ولم ترد أي تعليقات من الأعضاء أو المراقبين في تلك الدورة أو بعدها. وقد أكملت اللجنة الفرعية منذ ذلك الحين العمل المتعلق بالتغييرات التحريرية، التي أُدرجت في مشروع الفروع من الأول إلى الرابع الذي تم تعميمه على أعضاء اللجنة في 3 شباط/فبراير 2023.

32 - ولقي الدليل المنقح ترحيباً بشكل عام. وقُدِّمَ اقتراح بشأن بدء النفاذ، ولكن لن يعاد النظر فيه إلا عندما يُستعرض الفرع الثاني ككل استعراضاً عاماً؛ وبما أن اللجنة أوعزت إلى اللجنة الفرعية بالتركيز على تحديث الدليل لمراعاة التغييرات التي أدخلت على نسخة عام 2021 من الاتفاقية النموذجية، فإنها لم تدخل سوى تغييرات طفيفة على الفرع الثاني.

33 - وأشار السيد بروتو والسيد رولوفسن إلى أن اللجنة الفرعية ستعمل بالتوازي مع اللجنة الفرعية المعنية بتحديث الاتفاقية النموذجية لكي يتسنى إجراء التحديث المقبل للدليل في وقت قريب جداً بعد التحديث المقبل للاتفاقية. وخلص السيد غبونجوبولا إلى أن اللجنة وافقت على الفروع من الأول إلى الرابع من الدليل، رهنا (كالعادة) بأي تصويبات تحريرية لازمة.

34 - وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية المقترحة بشأن إجراء مفاوضات بشأن المعاهدات الضريبية عن طريق التداول بالفيديو، أشار السيد بروتو إلى أن الإيجابيات والسلبيات المتصلة بإجراء مفاوضات بشأن المعاهدات عبر الإنترنت التي نوقشت في الدورة السابقة مبينة في ورقة غرفة الاجتماعات E/C.18/2023/CRP.19 وفي النسخة المنقحة من الدليل التي عممت في شباط/فبراير للتعليق عليها. وتمت الموافقة على المبادئ التوجيهية كتوجيهات قائمة بذاتها.

هاء - التسعير التحويلي

35 - عرضت إنغيلا ويلفورز، المنسقة المشاركة للجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي، تقريرها (E/C.18/2023/CRP.7). وأوضحت، على وجه التحديد، أن الورقات الصادرة في مسارات العمل المتعلقة بما يلي: (أ) التسعير التحويلي خلال التراجع الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19، و (ب) ضمان الامتثال

للتسعير التحويلي، و (ج) التسعير التحويلي لعمليات تعويض الكربون وأرصده فُدمت للنظر فيها بشكل أولي. وأشارت أيضا إلى أن العمل المنجز في مسارات العمل (د) التوجيه الذي توفره الصناعة المعنية/القطاع المعني بشأن المنتجات الأولية، و (هـ) التوجيه الذي توفره الصناعة المعنية/القطاع المعني بشأن المنتجات الصيدلانية و (و) تجنب المنازعات وتسويتها، فُدم للاسترشاد به والتعليق عليه.

36 - ثم قدمت السيدة ويلفوزز الورقة التي تحتوي على مجموعة الأدوات المتعلقة بضمان الامتثال للتسعير التحويلي الواردة في المرفق باء للورقة، والتي قدمت توجيهات وأمثلة وخيارات مصممة خصيصا بما يتناسب مع أولويات واحتياجات الإدارات الضريبية في البلدان النامية لتطوير عملياتها من بدايتها إلى نهايتها من أجل ضمان الامتثال في مجال التسعير التحويلي. ووصفت بإيجاز محتوى مجموعة الأدوات وذكرت أن مسار العمل قد تم تنسيقه مع الفريق العامل المعني بتجنب المنازعات وتسويتها. وأشارت إلى أن اللجنة الفرعية تعمل على إدراج المزيد من الممارسات القطرية في مجموعة الأدوات.

37 - وقدم ستيغ سولوند، وهو أحد المشاركين في اللجنة الفرعية، تقريرا عن التقدم المحرز في مسار العمل المتعلق بالتسعير التحويلي لعمليات تعويض الكربون وأرصده الوارد وصفها في المرفق جيم للورقة. وأبرز أن الغرض من مسار العمل هو التطرق بالتفصيل إلى سلسلة القيمة لأنشطة خفض انبعاثات الكربون التي تولد أرصدة الكربون، لأن قواعد التسعير التحويلي تنطبق على توليد أرصدة الكربون وبيعها لاحقا بين الشركات. وشمل العمل، في جملة أمور، الإطار التنظيمي لمشروع لإعادة التحريج ومواقف الطهي والصناعات الاستخراجية وتحليله. وعلاوة على ذلك، أشار السيد سولوند إلى أن التوجيهات قد نُسقت مع اللجنة الفرعية المعنية بقضايا الضرائب البيئية واستندت إلى عملها وأشارت إليه.

38 - وقدم السيد غبونجوبولا، بصفته منسقا مشاركا للجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي، المرفق ألف للورقة، الذي يركز على التسعير التحويلي خلال فترة التراجع الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19. وأشارت إلى أن المرفق يقدم تحليلا قائما على المبادئ، بما في ذلك أمثلة عملية، وذلك للتحقيق في أثر التراجع الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 على تطبيق مبدأ الاستقلالية ولتحديد الحلول الممكنة التي يمكن أن تعتمدها البلدان النامية. وعلى وجه التحديد، أشار إلى أن المرفق يتضمن مناقشة لعملية التحديد الدقيق للمعاملات الخاضعة للرقابة وتحليلا لقابلية مقارنة أنسب أساليب التسعير التحويلي واختيارها وتطبيقها في سياق التغيرات الحاصلة أثناء فترة التراجع. وذكر أن العمل قد تم تنسيقه مع الفريق العامل المعني بتجنب المنازعات وتسويتها.

39 - وأبلغ السيد غبونجوبولا اللجنة بأن العمل المتعلق بالقواعد المحلية لمكافحة إساءة الاستخدام لا يحظى حاليا بالأولوية وأن العمل المتعلق بتجنب المنازعات وتسويتها مع التركيز بوجه خاص على التسعير التحويلي لم يحرز تقدما منذ الدورة الخامسة والعشرين لأن التركيز انصب على مسارات العمل الأخرى. ولخص أيضا التقدم المحرز في مسار العمل المتعلق بالتوجيه الذي تقدمه الصناعة المعنية/القطاع المعني فيما يتعلق بالمنتجات الأولية والصناعات الصيدلانية.

40 - ورحبت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الفرعية وأشارت إلى أهمية الاقتراحات التي قدمها الأعضاء والمراقبون لتحسين الوراقات. وفيما يتعلق بمجموعة الأدوات المتعلقة بضمان الامتثال للتسعير التحويلي، اقترح المراقبون إدراج المزيد من الأمثلة على الامتثال التعاوني. ولاحظ أعضاء اللجنة أن الورقة المتعلقة بأرصدة الكربون وعمليات تعويضه ينبغي أن تتضمن أمثلة على المعاملات النموذجية بين الشركات.

وفيما يتعلق بالمرفق المتعلق بالتراجع الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19، اقترح أنه قد يكون من المفيد الإشارة إلى القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة. وسوف تنظر اللجنة الفرعية في الاقتراحات في المستقبل.

41 - وتعترم اللجنة الفرعية تقديم المرفقات ألف وباء وجيم لورقة غرفة الاجتماعات E/C.18/2023/CRP.7 لكي توافق عليها اللجنة في دورتها السابعة والعشرين. وتعترم اللجنة الفرعية أيضا تقديم الأوراق المتعلقة بتجنب المنازعات وتسويتها والمتعلقة بالتوجيه الذي تقدمه الصناعة المعنية/القطاع المعني فيما يتعلق بالمنتجات الأولية والصناعات الصيدلانية، لكي تنظر فيها بشكل أولي في الدورة نفسها.

واو - فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية

42 - عرضت المنسقة المشاركة للجنة الفرعية المعنية بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية، نانا أكوا أشيا أمواكو مينساه، تقرير المنسقين المشاركين عن العمل منذ الدورة السابقة (E/C.18/2023/CRP.23). ودعت قادة الفرق لكل مسار عمل إلى تقديم مزيد من التفاصيل. وتحدثت ألكسندرا ريدهيد عن قضايا المنشآت الدائمة، وتحدثت توماس لاسور عن الحوافز الضريبية، وناقش مايكل دورست سوء التسعير التجاري وتقييم الموارد الطبيعية، وقدم حافظ تشودري عرضا بشأن الانتقال في مجال الطاقة.

43 - وفيما يتصل بمسار العمل المتعلق بقضايا المنشآت الدائمة في الصناعات الاستخراجية، أشارت السيدة ريدهيد إلى أن اللجنة الفرعية اجتمعت مع اللجنة الفرعية المعنية بالاتفاقية النموذجية، وانفقنا على ضرورة تحديث المادة المتعلقة بقضايا المنشآت الدائمة وعلى إمكانية صياغة حكم قائم بذاته يشمل جميع القضايا المتصلة بالصناعات الاستخراجية في جميع أجزاء الاتفاقية. وذكرت أيضا عددا من المواد التي قد تتأثر بذلك. ورأت أنه، مع ذلك، قد يتم الإبقاء على بعض الأحكام في مواد أخرى إذا كانت إعادة صياغتها ستسبب تعقيدا أو لبسا لا داعي له.

44 - وأبرز بعض أعضاء اللجنة أن الخدمات المتصلة بالصناعات الاستخراجية كثيرا ما تثير مسائل تتعلق بالمنشآت الدائمة، لأن مقدمي الخدمات يستخدمون استراتيجيات لتجنب المسائل المتعلقة بالوجود المادي، وقالوا إن المشكلة تتبغى معالجتها. وينبغي أن تراعي مقترحات التعديل مسألة الحفاظ على حقوق فرض الضرائب للبلدان النامية الغنية بالموارد.

45 - وفيما يتعلق بالحوافز الضريبية، عرض السيد لاسور مشروع المخطط الذي أعده فريق الصياغة. ويتناول المشروع التفاعل بين الحوافز الضريبية في الصناعات الاستخراجية والمستجدات المتعلقة بالركيزة 2 للإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالقواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي. وسيلي المدخل إلى المفاهيم الرئيسية والسمات المميزة الفرع 1 الذي يتناول فهم تأثير القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي على الصناعات الاستخراجية (من قبيل الضرائب المتأثرة، والشركات/المشاريع، والحوافز والأحكام/الاتفاقيات المتعلقة بالاستقرار). وسيناقش الفرع 2 الاستجابات في مجال السياسات الضريبية (مثل استخدام استعراضات الحوافز الضريبية واعتماد إما حد أدنى محلي مؤهل أو مبسط للضريبة).

46 - وحث بعض أعضاء اللجنة الفرعية على النظر أولا فيما إذا كان استخدام الحوافز الضريبية في قطاع الصناعات الاستخراجية أمرا مستصوبا، ومن ثم النظر في ما إذا كان من المناسب استحداث حد أدنى محلي مبسط أو مؤهل للضريبة على هذا القطاع. واقترح الأعضاء بقوة تجنب إدراج دافعي ضرائب

محددین في القائمة، لأن ذلك ليس ضروريا في تحليل السياسات الضريبية ويمكن أن يكون مضللا. وطلب أحد أعضاء اللجنة مزيدا من التوضيح بشأن نطاق الاعتراف الانفرادي الذي اقترحتة اللجنة الفرعية وبشأن تنفيذه. وفي هذا الصدد، أشار السيد لاسور إلى أن الاعتراف قد لا يكون فعالا من الناحية القانونية ولكنه يسعى إلى الإقرار بأن هناك ضريبة جديدة مفروضة عن طريق الاتفاق على الركيزة 2، وليس نتيجة للتغيرات في العبء الضريبي الإجمالي على المستوى المحلي. وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء توقيت مسار العمل والغرض منه، لأن العمل بشأن الركيزة 2 لم يكتمل بعد. وأيد أعضاء آخرون في اللجنة نطاق وتوقيت العمل بشأن هذه المسألة، لأن هناك بلدانا نامية ليست جزءا من الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولأن تلك البلدان سوف تحتاج إلى توجيه بشأن هذه المسألة.

47 - وفيما يتعلق بمسار العمل المتعلق بسوء التسعير التجاري وتقييم المنتجات في إدارة إيرادات الصناعات الاستخراجية، قدم السيد دورست المخطط المفصل. ويهدف هذا المخطط إلى تقييم حالات عملية بشأن كيفية تعامل البلدان مع هذه المسألة من أجل الحد من التهرب الضريبي بطريقة يمكن أن تساعد البلدان الأخرى. وسيتم اختيار دراسات الحالات القطرية من خلال التعاون مع مؤسسات أخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، والمنندى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومركز البلدان الأمريكية لإدارات الضرائب، ومع أصحاب المصلحة الآخرين. وشدد السيد دورست على أهمية الموارد الطبيعية في اقتصادات البلدان الغنية بالموارد وفي تنمية هذه الاقتصادات.

48 - وأبرز أعضاء اللجنة ما تكتسبه هذه المسألة من أهمية لحماية الوعاء الضريبي وتمويل أهداف التنمية المستدامة وتعبئة الموارد المحلية. وأوصى أحد أعضاء اللجنة بأن يشار بوضوح في الورقة إلى أن الحجة التجارية المؤيدة لخفض الأسعار في إطار العقود الطويلة الأجل نادرا ما تكون مبررة، وأنها تقلل من القيمة السوقية العادلة للموارد الطبيعية وتؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي للبلدان الغنية بالموارد.

49 - وقدم السيد تشودري مخططا للتقدم المحرز في مسار العمل المتعلق بالانتقال في مجال الطاقة. وركز المخطط المقترح على المسائل الرئيسية التالية: (أ) التحديات المتصلة بالانتقال التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ و (ب) التحديات المتصلة بالانتقال التي تواجهها الصناعات الاستخراجية الحالية؛ و (ج) النظم الضريبية للطاقة المتجددة؛ و (د) المسائل الضريبية العابرة للحدود. وأشار إلى أنه من المتوقع تقديم مشروع المخطط للمناقشة في الدورة السابعة والعشرين.

50 - وأخيرا، قدمت السيدة مينساه جدولا زمنيا مؤقتا لأعمال اللجنة الفرعية مع مشروعين بشأن المنشآت الدائمة والحوافز الضريبية سيقدمان في الدورة السابعة والعشرين لإجراء قراءة أولى لهما بغية وضعهما في صيغتهما النهائية وتقديمهما للموافقة عليهما في الدورة التالية. وسيُعرض مسارا للعمل الآخرا، المتعلقان بكل من سوء التسعير التجاري وتقييم المعادن، والانتقال في مجال الطاقة، على الدورة الثامنة والعشرين لإجراء قراءة أولى لهما، وذلك بغية الموافقة النهائية عليهما في الدورة التاسعة والعشرين.

زاي - فرض الضرائب البيئية

51 - عرض المنسقان المشاركان للجنة الفرعية المعنية بقضايا الضرائب البيئية، محمد أشفق أحمد وسوزان أكيرفيلدت، التقدم المحرز والخطوات التالية المقترحة في اللجنة الفرعية، على النحو المبين أدناه. واستند العرض الذي قدماه إلى تقريرهما (E/C.18/2023/CRP.15).

52 - وأشار إلى أن مسار العمل 1 (بشأن التفاعل بين فرض ضريبة على الكربون والتدابير الوطنية الأخرى) يؤدي إلى النهوض بالعمل في إطار ثلاثة أجزاء عريضة. وعرض الجزء الذي يتناول التفاعل بين فرض ضريبة على الكربون والتدابير البيئية الأخرى (الاتجار بالانبعاثات والسياسة المناخية) كي تُجرى اللجنة قراءة أولى له (E/C.18/2023/CRP.16).

53 - وفيما يتعلق بمسار العمل 2 (دور الضرائب الكربون وغيرها من التدابير في دعم الانتقال في مجال الطاقة)، ذكر المنسق المشاركون أن اللجنة الفرعية تقوم بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بدراسات الحالات القطرية وستقوم بصياغة ورقة أولية لمناقشتها في الدورة السابعة والعشرين.

54 - وفيما يتعلق بمسار العمل 3 (التفاعل بين ضرائب الكربون وبرامج تعويض الكربون)، أشار المنسق المشاركون إلى أن التحليل ينظر، حتى الآن، في الجوانب الرئيسية، بما في ذلك كيفية التعامل مع أرصدة تعويض الكربون والأثر العابر للحدود لضمان اتباع نهج متماسك في التأهيل والتقييم، وذلك من أجل استعراض مسألة استخدام أرصدة تعويض الكربون في إطار ضريبة على الكربون. وسينظر مسار العمل في مختلف دراسات الحالات القطرية.

55 - وينقسم مسار العمل 4 (آليات تعديل الكربون على الحدود وكيف يمكن للبلدان النامية أن تتجنب الآثار غير المباشرة غير المرغوب فيها الناجمة عن تنفيذ هذه التدابير من جانب ولايات قضائية أخرى) إلى ثلاثة أجزاء عريضة. وقدم المنسق المشاركون الجزء ألف (ما هو تسرب الكربون وكيف يمكن التصدي له) والجزء باء (تدابير ومقترحات تعديل الكربون على الحدود) لإجراء قراءة أولى لهما (E/C.18/2023/CRP.17). ويجري إعداد الجزء جيم (الاستجابات المحتملة لتعديلات الكربون على الحدود).

56 - والقصد من مسار العمل 5 (تدابير بيئية أخرى غير ضرائب الكربون) هو توفير توجيهات للبلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص للمكاسب المزدوجة التي يمكن أن تحققها الضرائب البيئية، وهي حماية البيئة وتوليد الإيرادات في الوقت الذي تشهد فيه البيئة المالية العالمية إجهادا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية. واقترح المنسق المشاركون مخططا (E/C.18/2023/CRP.15).

57 - وأشار المنسق المشاركون إلى التنسيق الوثيق مع اللجنة الفرعية المعنية بضرائب الصناعات الاستخراجية (مسار العمل 1 و 2) واللجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي (مسار العمل 3). وأعربت اللجنة الفرعية عن الحاجة إلى تقديم الدعم من جانب أعضاء اللجنة في تحديد الخبراء والزعماء المحليين المطلعين في مجال السياسات المالية البيئية وإدارة الضرائب، ولا سيما فيما يتعلق بدراسات الحالات القطرية في مساري العمل 2 و 3.

58 - وأشار بعض أعضاء اللجنة والمراقبين إلى مسائل ينبغي أن تسترعي اهتمام اللجنة الفرعية، بما في ذلك:

(أ) تضمين مسار العمل 1 تحليلا للتفاعل بين ضرائب الكربون المعتمدة على المستويين المحلي والوطني وكيفية التنسيق بينها؛

(ب) النظر في تطبيق نهج تحليل اقتصادي للقانون في إطار مسار العمل 3 على غرار النهج المستخدم في الجزء ألف من الورقة المتعلقة بمسار العمل 1 (E/C.18/2023/CRP.16)؛

(ج) إدراج مجالات رئيسية في مسار العمل 4، بما في ذلك:

- '1' إدراج وصف موضوعي ومحايد لتعديلات الكربون على الحدود بشكل عام بدلا من التركيز على آلية الاتحاد الأوروبي لتعديلات الكربون على الحدود وأساسها المنطقي؛
- '2' إدراج آراء البلدان النامية والكيفية التي ستتأثر بها بما يتجاوز المسائل الضريبية، إذ إن مسار العمل يعنى أيضا بالقدرة التنافسية الاقتصادية للبلدان. وينبغي أن يوفر مسار العمل سياقاً بشأن المشاكل التي تتقاسمها البلدان، بما في ذلك المسؤوليات الحالية والتاريخية؛
- '3' تقديم تحليل أفضل لدور التعاون الدولي في المسائل الضريبية ضمن السياق؛
- '4' النظر في تدابير التنسيق والتعاون المحلية المحتملة حيثما اعتُمدت ضرائب الكربون على المستويين المحلي والوطني لمنع تسرب الكربون.

59 - وشكر المنسق المشاركان الجهات التي قدمت تعليقات وطلبا المزيد من التعليقات، على أن تقدّم بحلول 1 أيار/مايو 2023. وأشار إلى أن آلية الاتحاد الأوروبي لتعديلات الكربون على الحدود هي المثال العملي الوحيد المتاح حاليا لآلية لتعديلات الكربون على الحدود. وتستخدم هذه الآلية كنقطة مرجعية ومثال للمساعدة في بناء التحليل المتوخى في ورقة غرفة الاجتماعات E/C.18/2023/CRP.17. وأوضح أن الجزء جيم من مسار العمل 4، الذي يجري إعداده، سيعزز التحليل الحالي ويستكشف الكيفية التي ستؤثر بها تدابير تعديلات الكربون على الحدود على البلدان النامية والاستجابات المحتملة لهذه التدابير.

حاء - تجنّب المنازعات وتسويتها

- 60 - أطلع المنسق المشاركان للفريق العامل المعني بتجنب المنازعات وتسويتها، السيد بروتو والسيد رولوفسن، اللجنة على آخر المستجدات المتعلقة بأنشطتهما منذ الدورة الخامسة والعشرين (E/C.18/2023/CRP.6).
- 61 - ووفقا لولاية الفريق العامل المتمثلة في رصد التطورات من المحافل الأخرى والتعاون مع اللجان الفرعية الأخرى حسب الضرورة، عمل الفريق مع اللجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي على مسار العمل المتعلق بالتراجع الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 وعلى إعداد مجموعة أدوات لإجراء تقييمات المخاطر وعمليات المراجعة المتصلة بالتسعير التحويلي.
- 62 - وأشار إلى أن ولاية الفريق العامل المتمثلة في الاضطلاع بدور الرصد لا تتطلب موارد كثيفة ولكنها تظل مهمة، إذ إن مسألة تسوية المنازعات وتحسين اليقين الضريبي تكتسي أهمية لجميع الولايات القضائية.
- 63 - وأبلغت الأمانة المشاركين بأن مكتب تمويل التنمية المستدامة يعتزم تنظيم مناسبات لتنمية القدرات بشأن هذا الموضوع. وقد عقدت بالفعل مناسبة إقليمية في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، ومن المقرر عقد مناسبة أخرى في أيار/مايو 2023.
- 64 - واقترح أحد المراقبين أن ينظر الفريق العامل في التحقيق في استخدام التحكيم والوساطة لتسوية المنازعات الضريبية وأن يطلع اللجنة على استنتاجاته. وأكد المنسق المشاركان من جديد أن الفريق العامل سيواصل رصد العمل المتعلق باليقين الضريبي وسيواصل تلقي تعليقات من أنشطة الأمانة في مجال تنمية القدرات لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التوجيه. وعلاوة على ذلك، سينظر في مسألة التحكيم والوساطة.

طاء - المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة

65 - قدم المنسق المشارك للجنة الفرعية المعنية بالمسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة، السيد غبونجويولا، تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2023/CRP.1). وأبرز مسارات عمل اللجنة الفرعية التالية:

(أ) مسار العمل ألف، الذي يستكشف تنفيذ أحكام محددة من الاتفاقية النموذجية على نحو أكثر تعددية للأطراف، حيث تسعى الدول إلى تنفيذها على نطاق عدد من المعاهدات؛

(ب) مسار العمل باء، الذي يتناول وظيفة وأهمية اختبارات الوجود المادي؛

(ج) مسار العمل جيم المقترح، الذي سيتناول قضايا الضرائب عبر الحدود التي تتعلق بالعاملين عن بعد.

66 - وأشار إلى أن التقرير يتضمن ورقات مرفقة أعدها فيليب بيكر والسيد رولوفسن وبريان أرنولد بشأن هذه المسائل. وتلتمس اللجنة الفرعية تعليقات اللجنة وتوجيهاتها بشأن المسائل المثارة في التقرير، بما في ذلك مرفقاته.

67 - وفيما يتعلق بمسار العمل ألف، أوجز السيد بيكر الورقة التي قام بإعدادها والتي تستكشف صك المسار السريع للتعديلات المبسطة على معاهدات ضريبية متعددة من خلال عملية قابلة للاستخدام المتكرر. ووجه انتباه الأعضاء إلى الخطوات المقترحة في تبسيط عملية اعتماد أحكام تعاھدية جديدة تحظى بموافقة اللجنة في المعاهدات القائمة.

68 - وأشار بعض الأعضاء إلى أنه ستكون هناك عوائق دستورية تحول دون اعتماد الصك وتنفيذه في بلدانهم. وأفاد البعض بأن هذا الصك من الصعب إدارته، لأنه يضيف أبعادا متعددة إلى المعاهدات، مما يؤدي إلى انعدام اليقين القانوني الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض اليقين الضريبي. ولوحظ أيضا أنه قد لا يكون هناك قبول سياسي واسع النطاق، ومن ثم فإن صك المسار السريع قد لا يمثل استخداما فعالا جدا لموارد اللجنة إذا لم يحظ بقبول واسع النطاق. واقترحت إحدى العضوات نهجا بديلا رأت أنه أبسط ولكنه يهدف كذلك إلى معالجة شواغل البلدان النامية فيما يتعلق بالقدرات والقدرة على تحديث المعاهدات الضريبية بكفاءة. ويتضمن هذا النهج المقترح عقد مؤتمر لجميع البلدان المهتمة من أجل التفاوض والاتفاق على بروتوكولات ثنائية تستند إلى الأحكام النموذجية. وأشار عضو آخر إلى أنه، نظرا إلى أن المخرجات القانونية الصافية في إطار كل من هذا النهج البديل والنهج الذي اقترحه السيد بيكر ستكون بروتوكولات ثنائية، فسيكون من المفيد النظر في نطاق "نهج وسطي" يمثل التقارب بين هذين النهجين.

69 - وأثيرت عدة أسئلة في الورقة، بما في أسئلة ذلك بشأن العناصر الإجرائية لهذا الصك، والخطوات التي يحتمل أن تتخذها الأمم المتحدة قبل وضع هذا الصك في صيغته النهائية، والمرونة المتاحة والعلاقة بالصكوك الأخرى، مثل الاتفاقية المتعددة الأطراف لتنفيذ التدابير المتصلة بالمعاهدة الضريبية لمنع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح. وأعرب أحد الأعضاء عن رأي مفاده أن الصك لن يكون فعالا إلا إذا تمت تربيته ليصبح معيارا أدنى.

70 - ومع ذلك، كان هناك تأييد واسع لمسار العمل على الرغم من الشواغل التي أثارها بعض الأعضاء. ورأى بعض الأعضاء والمراقبين أن الصك المقترح مبتكر للغاية وموجه نحو المستقبل ودينامي. ولوحظ أن

مسار العمل هو مشروع طويل الأجل يهدف إلى إفادة البلدان ذات التفكير المماثل وسيكون ناجحاً حتى لو لم يساعد سوى عدد صغير من البلدان على تحديث العلاقات التعاهدية بمزيد من الكفاءة، بما في ذلك بين البلدان النامية.

71 - وفيما يتعلق بمسار العمل باء، استُرعي انتباه الأعضاء إلى الورقة التي أعدها السيد رولوفسن بصيغتها المقدمة في الدورة الخامسة والعشرين والواردة في المرفق جيم. وقدم السيد أرنولد ورقته بشأن مسار العمل نفسه (المرفق دال).

72 - وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن من المهم تناول الموضوع، مع تقديم ملاحظات مفادها أن مسار العمل لا يدعو إلى منح حقوق إضافية في مجال فرض الضرائب بل إلى إعادة النظر في معايير تحديد تلك الحقوق. ولوحظ أنه في حين أن هناك مجالاً للاختبارات المادية، فإن هذه الاختبارات تحتاج إلى إعادة النظر في ضوء الممارسات التجارية الحالية، بالنظر إلى أن الأعمال التجارية تتطور وأن الأساليب التقليدية لممارسة الأعمال التجارية تشهد تحولات سريعة لتشمل إمكانيات تكنولوجية جديدة. ولهذا التطور أثر على قدرة البلدان على فرض الضرائب على الأنشطة التجارية. ورأى مؤيدو هذا النهج أنه لا بد من تحديث النهج المتبعة في العتبات المادية لفرض الضرائب مع تغير الأعمال التجارية لتصبح أقل اعتماداً على الوجود المادي.

73 - وأبرزت الصلة بين مسار العمل هذا والتسعير التحويلي، مع إبداء ملاحظات تفيد بأن توزيع الأرباح على المنشآت الدائمة سيتأثر، مع توقع حالات تعقيد في أي تغيير يطرأ على العتبات. وأُعرب أيضاً عن عدم وجود حاجة أو سبب لمنح حقوق إضافية في مجال فرض الضرائب لبلدان المصدر؛ فالقواعد المتصلة بالمنشآت الدائمة كافية كما هي. ومع ذلك، في حال إجراء استعراض لتلك القواعد، سيتعين أن تنطبق على جميع دافعي الضرائب، وليس فقط على عدد قليل من القطاعات المختارة.

74 - وأثيرت أيضاً شواغل مفادها أن الشروع في العمل على النحو المحدد قد يؤدي إلى نتائج عكسية، نظراً لاحتمال عكس المكاسب التي تحصل عليها البلدان النامية من فرض الضرائب على الدخل دون عمل فعلي.

75 - واعتبر البعض أيضاً أن مسار العمل هو مشروع طويل الأجل قد لا ينجزه أعضاء اللجنة في الوقت المتبقي من ولايتها. ومع ذلك، لوحظ أن هناك قيمة كبيرة في الشروع في هذه الرحلة نظراً لأهمية مسار العمل، حتى وإن كانت بعض الفوائد ستراكم في المستقبل.

76 - وفيما يتعلق بمسار العمل جيم، قدم السيد أرنولد ورقته بشأن قضايا الضرائب عبر الحدود التي تتعلق بالعاملين عن بعد (E/C.18/2023/CRP.1، المرفق هاء). وأشار المراقبون إلى أهمية معالجة المسألة وأفادوا بأن هناك نقصاً في التوجيه القانوني اللازم لمساعدة أصحاب المصلحة. وأشار أيضاً إلى أن جائزة كوفيد-19 قد أدت إلى تسريع الاتجاه في مجال العمل عن بعد الذي كان أصلاً آخذاً في الازدياد، وأن التقدم التكنولوجي يعني أن هذه العملية ستستمر.

77 - وجرى التسليم على نطاق واسع بأن المسألة المحددة تدرج ضمن النطاق الواسع لمسار العمل باء بشأن أهمية اختبارات الوجود المادي. واقترح بعض الأعضاء أن تعالج هذه المسألة من وجهة نظر توضيحية لا من وجهة نظر تيسيرية، وأن تتناول التوجيهات الصادرة مسألة متى يستوفي العمال عن بعد عتبة الاتفاقية النموذجية فيما يتعلق بمقر ثابت.

- 78 - غير أن بعض الأعضاء والمراقبين لم يروا أن المسألة تستدعي اهتمام اللجنة، معتبرين أنها ليست مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية.
- 79 - واستنادا إلى المناقشات، تقرر أن تواصل اللجنة الفرعية النظر في المسائل التي أثارها جميع مسارات العمل الثلاثة وأن تتناولها في ورقة تقدم للدورة السابعة والعشرين. ودعت اللجنة إلى تقديم التعليقات بحلول 1 أيار/مايو 2023.

باء - فرض الضرائب على الأصول المشفرة

- 80 - قدمت إيلكا ريتير من الأمانة مذكرة الأمانة بشأن مسألة فرض الضرائب على الأصول المشفرة (E/C.18/2023/CRP.9) والتقرير المرفق الذي أعده فنسنت أوي بشأن التحديات التي تفرضها الأصول الرقمية على الأنظمة الضريبية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.
- 81 - وأشارت السيدة ريتير إلى أن الأصول المشفرة تُستخدم بشكل متزايد كأدوات للدفع والاستثمار. واعتبرت أن البلدان التي ليس لديها تشريعات ملائمة بشأن فرض الضرائب على الأصول المشفرة تواجه خطر تآكل الوعاء الضريبي. ووفقا للتقرير، هناك ثلاثة مخاطر مرتبطة بمسألة فرض الضرائب على الأصول المشفرة.
- 82 - وأول هذه المخاطر هو أن الأصول والمعاملات المشفرة يمكن أن تشكل بدائل وظيفية لنظيراتها التقليدية. وهناك ثلاث حالات يمكن أن يؤثر فيها استبدال الأصول المشفرة تأثيرا سلبيا على الوعاء الضريبي لبلد ما، وهي: (أ) عندما لا تفرض السلطات الضريبية ضرائب على الأصول المشفرة؛ و (ب) عندما تعامل السلطات الضريبية الأصول والمعاملات المشفرة المكافئة من الناحية الوظيفية معاملة أفضل مقارنة بالمعاملات التقليدية؛ و (ج) حيثما يطبق قانون الضرائب بشكل غير صحيح على الأصول والمعاملات المشفرة.
- 83 - وثاني هذه المخاطر ناجمٌ عن التقلبات الكبيرة في أسواق الأصول المشفرة، مما يؤدي إلى حالات يتكبد فيها المستثمرون والشركات خسائر كبيرة. وبدون ضمانات مناسبة "لتطويق" تلك الخسائر، قد يقوم دافعو الضرائب باستخدامها لموازنة الدخل من مصادر أخرى، مما يؤدي إلى تآكل كبير في الوعاء الضريبي.
- 84 - وثالث تلك المخاطر نابع من واقع أن الأصول المشفرة موجودة في نظم تتيح استخدام أسماء مستعارة (حيث يكون لدى المستخدم معرف ثابت هو ليس اسمه الحقيقي)، مما يجعل من الصعب تحديد المالكين المستفيدين النهائيين، الأمر الذي يزيد بدوره من خطر التهرب الضريبي.
- 85 - وأخيرا، تتيح الأصول المشفرة بعض الفرص للبلدان، لأنها تؤدي إلى ظهور بعض المعاملات/الأحداث التي قد لا يكون لها مكافئ تقليدي، مما يسمح للحكومات بالاستفادة من مصادر جديدة محتملة للإيرادات.
- 86 - وقدمت السيدة ريتير خيارا عملي يمكن للجنة أن تقرر المضي فيهما، وهما: (أ) مجموعة أدوات لمساعدة البلدان في تقييم المخاطر الضريبية الناجمة عن الأصول المشفرة أو (ب) توجيهات نموذجية للسلطات الضريبية بشأن كيفية فرض الضرائب على الأصول المشفرة ومراجعة حسابات هذه الأصول.
- 87 - واتفق أعضاء اللجنة على أهمية هذه المسألة وأشاروا إلى أن البلدان النامية تحتاج إلى توجيه بشأن كيفية مكافحة تجنب الضريبة والتهرب الضريبي في هذا الصدد. ومع ذلك، رأى بعض أعضاء اللجنة أن

اللجنة لديها بالفعل خطة عمل حافلة بالأنشطة وأنه ينبغي عدم إضافة مسألة الأصول المشفرة. وأفيد في أحد الاقتراحات بأنه قد يكون من المناسب تناول الموضوع من جانب منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية.

88 - ونظرا للطابع الملح وضرورة أن تستجيب البلدان بفعالية لمسألة السياسات الضريبية الناشئة التي أشار إليها بعض الأعضاء، قررت اللجنة إنشاء فريق مخصص يتألف من خمسة أعضاء من اللجنة لاقتراح كيفية متابعة العمل في هذا الصدد واقتراح خطة عمل على اللجنة في دورتها السابعة والعشرين على أبعد تقدير.

كاف - الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب

89 - قدم المنسقان المشاركان للفريق العامل المعني بالرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب، وازيونا ليغوميكا وإليسانجيلا ريتا، تقريرهما (E/C.18/2023/CRP.4)، الذي أبرز التغييرات الرئيسية التي أدخلت على مخطط الدليل المقترح لمساعدة البلدان على رقمنة إدارة إيراداتها منذ الدورة الخامسة والعشرين، والتقدم العام المحرز في أجزاء أخرى من الدليل. وعُرضت خريطة الطريق المتصلة بالرقمنة وإطار إدارة البيانات، اللذان يشكلان الجزأين 1 و 2 من الدليل، لإجراء قراءة الأولى لهما، وكذلك ديبياجتا الجزأين 3 و 4 (بشأن الإطار القانوني والتكنولوجيات الابتكارية، على التوالي).

90 - وقدم أعضاء اللجنة الاقتراحات التالية:

(أ) من المهم تقديم تعريف موجز لمصطلح "التكنولوجيا المبتكرة"، لأن التعاريف يمكن أن تختلف بحسب المصدر؛

(ب) هناك حاجة إلى إدماج الخبرات من البلدان الأخرى التي قامت برقمنة إداراتها الضريبية، بما في ذلك الكيفية التي تغلبت بها تلك البلدان على التحديات التي واجهتها خلال العملية. وينبغي أن يتضمن الفرع أيضا الكيفية التي استجابت بها البلدان لجائحة كوفيد-19 وينبغي أن ينظر في معالجة كيفية قيام البلدان بعملية الرقمنة تحت الضغط، على سبيل المثال في الحروب والكوارث الطبيعية؛

(ج) ينبغي أن يكون الإطار القانوني في طليعة الدليل، لأنه أساس أي مقترحات يتم تقديمها. ولذلك، يمكن للفريق العامل في هذا الصدد أن ينظر في تغيير ترتيب الفروع الواردة في الدليل بحيث يكون الإطار القانوني هو الجزء 2؛

(د) يمكن للفريق العامل أن ينظر في إدراج فرع يحدد هيكل تكاليف لمنح التراخيص في عملية الرقمنة ويدرس البيئة المبنية؛

(هـ) سيكون من المفيد إجراء دراسة لأفضل الممارسات في مجال إدارة أمن المعلومات، وكذلك الإشارة إلى العمل المكثف الذي أنجزته بالفعل هيئات أخرى.

91 - وعرض أعضاء ومراقبون من عدة بلدان الإسهام في العمل من خلال مشاركتهم تجارب بلدانهم في مجال رقمنة الإدارة الضريبية.

92 - وشكر المنسقان المشاركان المتحدثين ودعوا إلى تقديم المزيد من المدخلات بحلول 1 أيار/مايو 2023.

لام - زيادة الشفافية الضريبية

93 - عرضت السيدة مينساه، المنسقة المشاركة للجنة الفرعية المعنية بزيادة الشفافية الضريبية، تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2023/CRP.5). وأفادت بأن اللجنة الفرعية عقدت ثلاثة اجتماعات عبر الإنترنت لمناقشة التعليقات الواردة من الدورة الخامسة والعشرين وللنظر في كيفية المضي قدما بعملها. ورأى المشاركون في اللجنة الفرعية أن الجزء من ولاية اللجنة الفرعية الذي ينطوي على (أ) تحديد الثغرات في العمل القائم المنجز في محافل أخرى من حيث صلتها بتبادل المعلومات في البلدان النامية و (ب) الكشف عن التحديات التي تواجه في تنفيذ المعايير الدولية في مجال تبادل المعلومات قد استوفي، حسبما ذكر في تقرير المنسقين المشاركين، وأن التركيز ينبغي أن يتحول إلى جزء الولاية المتعلق باقتراح حلول للتحديات والثغرات التي يتم تحديدها.

94 - وأبرز التقرير كذلك المجالات ذات الأولوية في عمل اللجنة الفرعية، بما في ذلك التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، والتوجيه في تنفيذ المساعدة في التحصيل، ودعم تبادل المعلومات، ووضع ضمانات للبيانات لأغراض السرية، ومعالجة القضايا المتعلقة بالملكية النفعية، ومواءمة قضايا الشفافية الضريبية مع التطورات في الاقتصاد الرقمي. واقترحت اللجنة الفرعية تناول هذه المجالات في شكل دليل بشأن الشفافية الضريبية.

95 - وأفادت السيدة مينساه بأن اللجنة الفرعية اقترحت التعاون مع الهيئات الأخرى المشاركة في العمل وأشركت حتى الآن المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبية وحددت مجالات التعاون.

96 - وأعرب أعضاء اللجنة والمراقبون عن تأييدهم للعمل، ولكن البعض أشار إلى أن جدول الأعمال ربما يكون طموحا أكثر مما ينبغي، وأنه قد يكون من الضروري تحديد المزيد من الأولويات. وأثنى البعض على التعاون مع المنتدى العالمي باعتباره خطوة إيجابية في ضمان عدم وجود ازدواجية في العمل والجهود.

97 - ولوحظ أن إيلاء الأولوية للعمل المتعلق بالمساعدة في التحصيل أمر مرحب به، لأنه يشكل جزءا مهما من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق أقصى أثر ممكن من الإيرادات من تبادل المعلومات. وفي حين أن المساعدة في التحصيل قد تبدو خارج نطاق الولاية المتصلة بزيادة الشفافية الضريبية، فقد لوحظ أنها تؤدي دورا تكميليا.

98 - وأثار بعض الأعضاء مسألة عدم التكافؤ المحتمل في تبادل المعلومات. ويفتقر العديد من البلدان النامية إلى القدرة على تبادل المعلومات وتلقيها واستخدامها بفعالية. ولدى عدد من البلدان التي التزمت بالتبادل التلقائي للمعلومات القدرة على إرسال المعلومات، ولكن قلة قليلة منها لديها بنية تحتية ملائمة لتلقي البيانات الواردة وتخزينها واستخدامها بفعالية. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، لا يشارك فعليا سوى عدد قليل جدا من البلدان في التبادل التلقائي. وتستدعي هذه الحالة بناء قدرات الإدارات الضريبية في البلدان النامية، إذ إن تبادل المعلومات ضروري لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي.

99 - وعرض مركز التفكير والتبادل بين مديري الإدارات المالية والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب مساعدة اللجنة الفرعية في هذا الصدد، وقوبل هذا العرض بالترحيب. وقال المنسق المشارك إن هناك منظمات أخرى أعربت أيضا عن اهتمامها بالمشاركة في العمل، وإن حالات الإعراب عن الاهتمام تلك ستتم متابعتها.

ميم - الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية

100 - عرض منسق اللجنة الفرعية المعنية بالضرائب على الثروة والضرائب التضامنية، خوسيه ترويا، تقريره (E/C.18/2023/CRP.8) ودعا اللجنة إلى تقديم تعليقات وتوجيهات.

101 - وقدم السيد ترويا لمحة عامة عن الورقة التي تعكف اللجنة الفرعية على صياغتها. وفي حين أحرزت اللجنة الفرعية تقدما كبيرا في الأشهر القليلة الماضية، اتخذ قرار بمواصلة تحسين الورقة قبل تقديمها إلى اللجنة للنظر فيها بصورة أولية. فعلى وجه الخصوص، تهدف اللجنة الفرعية إلى تبسيط بعض مقاطع الورقة، بسبل منها الجمع بين الفصول الفرعية، مع التوسع في فصول أخرى. وهناك أيضا عمل جارٍ لإضافة مرفق إلى الورقة بشأن العناصر التشريعية اللازمة لضريبة على صافي الثروة ومرفق آخر يركز على الأمثلة القطرية.

102 - وأشار السيد ترويا إلى أن اللجنة الفرعية تعترم تقديم مشروع الورقة إلى اللجنة للنظر فيه بشكل أولي في الدورة السابعة والعشرين، بغرض الموافقة النهائية عليه في الدورة الثامنة والعشرين.

103 - وأعرب أعضاء اللجنة عن تأييدهم العام للعمل الذي تضطلع به اللجنة الفرعية. وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن تقديرهم لاعتزام اللجنة الفرعية مواصلة عملها بشأن اختصار بعض مقاطع الورقة وتوسيع مقاطع أخرى، ولا سيما الفصول التي تتناول بالتفصيل الضريبة على صافي الثروة والضرائب التضامنية.

104 - وجرت مناقشة بشأن ما إذا كانت اللجنة الفرعية ستقدم تشريعا نموذجيا لضريبة صافي الثروة. وشدد بعض أعضاء اللجنة على أهمية التشريع لضمان اعتماد هذه الضريبة، في حين لاحظ أعضاء آخرون في اللجنة أن التشريع النموذجي لضريبة صافي الثروة ستكون له فائدة محدودة، لأن هذه الضريبة تعتمد اعتمادا كبيرا على عناصر أخرى من قانون الضرائب المحلي للبلد، مثل الأرباح الرأسمالية وضرائب الخروج. وأعرب أيضا عن بعض القلق من أن صوغ تشريع نموذجي والاتفاق عليه يمكن أن يؤخر نشر التوجيهات. وفي نهاية المطاف، ذكر السيد ترويا اللجنة بأن قرارا بشأن هذا الموضوع قد اتخذ، على مستوى اللجنة الفرعية وأيضا من جانب اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين، حيث تقرر، كخطوة أولى، أن تلخص اللجنة الفرعية العناصر التشريعية الضرورية لضريبة على صافي الثروة في ملحق مشروع التوجيهات. وأشار بوجه خاص إلى العمل الجاري حاليا بشأن العنصر التشريعي الرئيسي، الذي تُنصح البلدان بأخذه في الاعتبار، في الحالات التي ترغب فيها في تنفيذ ضريبة على صافي الثروة.

نون - الضرائب غير المباشرة

105 - عرضت المنسقة المشاركة للجنة الفرعية المعنية بالضرائب غير المباشرة، كابيمبوا إيلزابيث نامومبا - سيكومبي، تقرير المنسقين المشاركين عن الضرائب غير المباشرة (E/C.18/2023/CRP.10) وقدمت لمحة عامة عن أنشطة اللجنة الفرعية منذ الدورة الخامسة والعشرين.

106 - وأشارت إلى التقدم المحرز في العمل الذي تضطلع به اللجنة الفرعية في إطار مسارات العمل المتعلقة بما يلي: (أ) الفصل العام المتعلق بضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات في البلدان النامية، و (ب) معاملة المؤسسات الصغيرة من حيث ضريبة القيمة المضافة، و (ج) استرداد ضريبة القيمة المضافة.

107 - وقدمت أيضا مخططا لمسار العمل المتعلق باستخدام التكنولوجيات الجديدة لتحسين الامتثال لضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات (استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات، والفواتير الإلكترونية،

والبيانات الضخمة) وأبرزت أن المخطط قد نوقش مع الفريق المصغر المعني بالرقمنة وتحسين الإدارة الضريبية لتنسيق وتوحيد الجهود ذات الصلة التي تبذلها اللجنة الفرعية والفريق المصغر.

108 - ورحب أعضاء اللجنة بالتقدم المحرز في عمل اللجنة الفرعية وشددوا على أهمية ذلك العمل في ضوء الأهمية المتزايدة للإيرادات المتأتية من ضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص. وقدم أعضاء اللجنة والمراقبون اقتراحات بشأن البنود التي تستحق النظر، مثل مسألة ضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات على الخدمات العابرة للحدود وفكرة إنشاء منشأة دائمة لأغراض ضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات.

109 - ورحب المنسق المشارك الآخر للجنة الفرعية، السيد ليغوميكا، بالمدخلات الإضافية المقدمة وأشار إلى أن اللجنة الفرعية ستنظر فيها في المستقبل.

سين - الضرائب الصحية

110 - استهلّت المنسقة المشاركة للجنة الفرعية المعنية بالضرائب الصحية، ترودي ستينيس سونفيسن (إلى جانب كابيمبوا ناموييما - سيكومبي)، الموضوع بتذكير أعضاء اللجنة بأنه جرت مناقشة حيوية جدا للموضوع في الدورة الخامسة والعشرين. وكان العديد من التعليقات متصلا بفصول مقبلة، وكانت هذه التعليقات تؤخذ في الاعتبار عند صياغة الفصول ذات الصلة من الدليل المقترح بشأن الضرائب الصحية للبلدان النامية. ولتوفير سياق للمناقشة في الدورة السادسة والعشرين، تضمن تقرير المنسقين المشاركين جدول محتويات مقترحا للدليل بأكمله. (E/C.18/2023/CRP.20)

111 - ثم قدمت السيدة ستينيس سونفيسن ورقة غرفة الاجتماعات E/C.18/2023/CRP.21 بشأن الفصل 4 المقترح (مسائل عامة في تصميم الضرائب الصحية). وأشارت إلى أن الفصل 4 هو مقدمة عامة جدا لمقرري السياسات الضريبية. ولا يزال نص الفصل دون تغيير عن الصيغة المقدمة إلى اللجنة في الدورة الخامسة والعشرين (E/C.18/2022/CRP.30). وأشارت السيدة ستينيس سونفيسن أيضا إلى تلقي مجموعتين من التعليقات في أعقاب انعقاد اجتماعات اللجنة الفرعية، وأنه يمكن لمعظم هذه التعليقات أن تؤخذ في الاعتبار، ما دامت لم تؤخذ في الاعتبار بعد، عند صياغة الفصول اللاحقة.

112 - ودارت بعض المناقشات بين أعضاء اللجنة بشأن النهج الوطنية لاستخدام النظام الضريبي للتأثير على السلوك، ولا سيما فيما يتعلق بالمشروبات المحلاة بالسكر. وأشارت السيدة ستينيس سونفيسن إلى أن اللجنة الفرعية تحاول أن تكفل أن يتضمن الدليل توازنا بين مسألتي تغيير السلوك وزيادة الإيرادات، ولكن الأمر متروك في نهاية المطاف لفرادى البلدان لاتخاذ قرار بشأن التوازن الصحيح وفقا لظروف كل منها. وسيتناول الدليل هذه النقطة في عدة فصول أخرى. وبما أن أيا من المعلقين لم يقترح إدخال تغييرات على الفصل 4 نفسه، فقد تمت الموافقة عليه.

113 - ثم قدمت السيدة ستينيس سونفيسن ورقة غرفة الاجتماعات E/C.18/2023/CRP.22 بشأن الفصل 5 المقترح (تحديد هيكل الضريبة الصحية ومعدلها). وذكرت أن الفصل 5 قُدم في شكل مخطط في الدورة الخامسة والعشرين للجنة. وهذا هو الفصل الأول من الفصول الفنية الأكثر تفصيلا. ويتضمن هذا الفصل مناقشة مفصلة للاعتبارات التي ينبغي أن يأخذها مصممو الضرائب الصحية في الاعتبار، وهو يناقش أفضل الممارسات في تصميم الضرائب الصحية، سواء بشكل عام أو فيما يتعلق بالتبغ والكحول

والمشروبات المحلاة بالسكر. وهو يشير إلى أن القرارات المتعلقة بمعدلات الضريبة وهيكلها ستتوقف على ظروف كل بلد بعينه، حيث يكون الهيكل الأمثل لبلد معين متوقفاً على التوازن المنشود بين الأهداف المتصلة بالصحة وتحقيق الإيرادات.

114 - وأشار أحد الأعضاء إلى أن بلده لديه واحد من أعلى مستويات استهلاك المشروبات السكرية في العالم، لذلك من المهم جدا الحصول على توجيهات لفائدة الجهات التي تصمم الضرائب الصحية. وأشار أيضا إلى أهمية أن تصاحب الضرائب الصحية تدابير أخرى، مثل حملات التوعية العامة. وردت السيدة ستينيس سونفيسن قائلة بأنه سيتم التطرق إلى العلاقة بين الضرائب الصحية والتدابير الأخرى في الفصل 9. ولاحظ أحد المراقبين أن التدابير الحكومية المتعلقة بالمنتجات المستهدفة لا تنطبق على المنتجات التي تباع بصورة غير مشروعة.

115 - وأشار عضو آخر إلى أنه سيكون من الضروري ضمان تجنب الازدواجية في مختلف الفصول. وأشارت السيدة براون من الأمانة إلى أن اللجنة الفرعية ناقشت هذه المشكلة وتقرر أن تتوخى الكثير من الشمول في الوقت الراهن، بغية مساعدة اللجنة في تقييم كل فصل؛ وستعالج أي ازدواجية قبل تقديم الدليل النهائي الكامل إلى اللجنة للموافقة عليه.

عين - العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار

116 - قدم المنسق المشارك للجنة الفرعية المعنية بالعلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار، السيد ليغوميكا، تقرير المنسقين المشاركين عن هذا الموضوع (E/C.18/2023/CRP.2). وأشار إلى الولاية والمبادئ التوجيهية العامة والأهداف المتصلة بعمل اللجنة الفرعية ومسارات عملها: مسار العمل ألف، الذي يتناول السياسة الضريبية والتدابير الإدارية وعلاقتها باتفاقات الاستثمار الدولية؛ ومسار العمل باء، الذي يشير إلى العلاقة بين المعاهدات الضريبية والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية؛ ومسار العمل جيم المقترح، الذي سينظر في قضايا أخرى غير تلك التي يتناولها مسار العمل ألف وباء، مثل القضايا الضريبية الأخرى الواردة في الاتفاقات التجارية أو اتفاقات التجارة والاستثمار المختلفة.

117 - ودعا السيد ليغوميكا الخبير الاستشاري من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ألان كاستونغواي، المشارك عبر الإنترنت، إلى تقديم إحاطة للجنة عن التقرير المتعلق بالعلاقة بين المعاهدات الضريبية ومعاهدات الاستثمار بتكليف من الإدارة، وقد أرفق مقتطف منه في الفقرة 7 من تقرير المنسقين المشاركين. وأبرز السيد كاستونغواي المسائل الرئيسية التي تناولها تقريره، وهي أولا دور اتفاقات الاستثمار الدولية وسماتها الرئيسية بوجه عام ومن حيث صلتها بالتدابير الضريبية، وتطبيق السياسات الضريبية واتفاقات الازدواج الضريبي؛ وثانيا الأحكام المحددة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية التي تتفاعل مع التدابير الضريبية ومشكلة العواقب غير المقصودة التي تؤثر على فرض الضرائب؛ وثالثا، بعض الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها لمعالجة هذا التفاعل بطريقة تشمل الحكومة بأكملها.

118 - وأشار السيد كاستونغواي إلى أن هذه المسألة مهمة بسبب ما يلي: (أ) عدد اتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك الأحكام المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية في الاتفاقات التجارية الأوسع نطاقا؛ و (ب) أثر اتفاقات الاستثمار الدولية على فرض الضرائب، لا سيما مع زيادة عدد عمليات التحكيم القائمة على اتفاقات الاستثمار الدولية وانطواء المزيد من هذه الاتفاقات على مسائل ضريبية. وذكر أن التكلفة العالية لهذا "التعاضد" تشكل أيضا مخاطرة مالية. وأشار إلى أن الأثر على السياسات والإدارة الضريبية هو خطر آخر.

119 - وأقر السيد كاستونغواي بالدور المشروع لاتفاقات الاستثمار الدولية، ولكنه أقر أيضا بمشروعية شواغل المسؤولين الضريبيين. وقال إن تقريره لا يقترح حلا محددًا ولكنه يغطي المسائل بشكل عام. وتختلف معاملة الضرائب اختلافًا واسعًا في اتفاقات الاستثمار الدولية، وسيكون النهج الذي يقع الاختيار عليه مهماً. وتطبق بعض الأحكام الضريبية الأحكام المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية ما لم تكن مستثناة. وثمة نهج آخر يتمثل في استبعاد الضرائب ما لم تكن مشمولة على وجه التحديد. وهذا النهج الأخير هو استثناء ضريبي أوسع نطاقًا. ويقترح الجزء الأخير من التقرير الكيفية التي يمكن بها للمسؤولين عن الإيرادات أن يكفوا النظر في المسائل الضريبية على النحو الواجب على الصعيد القطري كجزء من نهج يشمل الحكومة بأسرها. ويجب أن يكون مسؤولو الضرائب، على سبيل المثال، جزءًا من فريق التفاوض، وعندما ينشأ نزاع، يجب أن يكونوا جزءًا من فريق المسؤولين الذي يتولى معالجة الاستجابة.

120 - ووجه السيد ليغوميكا في الفقرة 10 من تقرير المنسقين المشاركين الانتباه إلى المخطط المقترح لوثيقة توجيهية، استنادًا إلى تقرير السيد كاستونغواي وتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغير ذلك من الأعمال ذات الصلة. وأشار إلى أن اللجنة الفرعية تسعى أيضًا إلى بدء إحراز تقدم جدي في مسار العمل باء بشأن علاقة المعاهدات الضريبية بالاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، مع معاملة مساري العمل على قدم المساواة.

121 - وأيد الأعضاء والمراقبون المخطط العام، وأعربوا عن رأي مفاده أن الغرض الرئيسي ينبغي أن يكون مساعدة موظفي الضرائب، رغم أنه قد يفيد أيضًا مسؤولي الاستثمار. وأشار أحد الأعضاء إلى أن هيئة المحلفين لا تزال غير متأكدة من الفوائد الاستثمارية لاتفاقات الاستثمار الدولية، ومن ثم ينبغي عدم النظر إلى التوجيهات على أنها تقتض هذه المنافع. وقال إن أهم شيء يمكن القيام به هو المساعدة في منع التناقض بشأن المسائل الضريبية في سياقات اتفاقات الاستثمار الدولية. ولاحظ أيضًا أن الغالبية العظمى من المنازعات ترفع ضد البلدان النامية، وأن هناك تمييزًا كبيرًا بين معاهدات الاستثمار القديمة والجديدة في أي تحليل، ومن ثم فهي مسألة ذات أهمية خاصة لهذه البلدان.

122 - وقال عضو آخر إن الاستثناءات الضريبية ومسائل تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول هي جوانب مهمة بوجه خاص من جوانب التوجيهات. وأيد آخرون أهمية أن يتفق مسؤولو الضرائب والاستثمار على تفاهات مشتركة وأن يكفوا الكفاءة في تطبيق الاتساق بين الموارد والسياسات؛ ومعرفة أي من الاتفاقيات يمكن أن تؤثر على السياسات الضريبية و"هامش التصرف في السياسات الضريبية"؛ ومعالجة مسألة الحوافز الضريبية في التوجيهات. وأثنى عضو آخر على ما ورد في التقرير من صلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال أحد الأعضاء إنه ينبغي الإشارة إلى إمكانية عدم وجود اتفاقات استثمار دولية، وكذلك الإشارة إلى إمكانية إعادة التفاوض بشأن الاتفاقات القديمة. وذكر آخر أن علاقة هذه الاتفاقات بالأحكام المتصلة بالاستقرار في القانون التعاقدية و/أو القانون المحلي هي مسألة مهمة. ودعا أحد الأعضاء إلى وثيقة مركزة وعملية ويسهل الوصول إليها.

123 - وفيما يتعلق بمسار العمل باء، أشار أحد الأعضاء إلى أهمية البند المتعلق بالمفاضلة التربحية في المنتديات. وقال إنه ينبغي للجنة أن توصي البلدان النامية باستخدام هذا الحكم. وأعرب أكثر من عضو عن الممارسة التي تتبعها بعض البلدان في تطبيق البند المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية والاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعن أهمية أي توجيه يقترح استخدام البلدان النامية هذا البند في الممارسة العملية.

124 - ورحب المراقبون بهذا العمل، وأشاروا إلى الاستجابات المختلفة للبلدان فيما يتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وطائفة الخبرات المكتسبة في معاهدات الاستثمار. وحظي إطار أهداف التنمية المستدامة المتصل بهذه الاعتبارات بالتأييد، وأشار إلى التزامات المستثمرين كنقطة مقابلة للالتزامات تجاه المستثمرين. وأشار إلى الوساطة كإمكانية، وأشار إلى العمل السابق والحالي الذي تقوم به جامعة فيينا للاقتصاد والأعمال فيما يتعلق بمعاهدات الاستثمار والمسائل الضريبية.

125 - وشدد مراقبون آخرون على التنوع الكبير في البنود المتعلقة بالاستثناءات في اتفاقية الاستثمار الدولية والحاجة إلى أن يكون لمسؤولي الضرائب القول الفصل في المسائل الضريبية. وجرى التشديد على كل من التكلفة التي تتحملها البلدان بسبب الإعفاءات الضريبية الشاملة، بما في ذلك ما يتعلق برسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة، وعلى عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وأشار المراقبون أيضا إلى ضرورة التأكيد على الاستثمار المسؤول باعتباره مرتبطا بأهداف التنمية المستدامة. وشكرت اللجنة الفرعية المشاركين على تعليقاتهم واقتراحاتهم وأشارت إلى أنها ستنتظر فيها في المستقبل. وسيستمر مسارا العمل، مع اعتبار كل منهما أولوية. ويمكن للأعضاء والمراقبين تقديم المزيد من المدخلات حتى أيار/مايو 2023.

فاء - بناء القدرات

126 - قدمت رئيسة وحدة تنمية القدرات في مكتب تمويل التنمية المستدامة، إميلي مويبا، معلومات مستكملة عن برنامج الأمانة العامة لتنمية القدرات في مجال الضرائب وتعبئة الموارد المحلية. وأبرزت حلقات العمل المتعلقة بالمواضيع التي يكثر الطلب عليها والتي عقدت منذ الدورة الخامسة والعشرين والأنشطة المقبلة قبل الدورة السابعة والعشرين. وأشار إلى حلقات العمل والمساعدة التقنية والمناسبات المعقودة بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، فضلا عن الدورات التدريبية المتاحة عبر الإنترنت بلغات متعددة. وشملت البنود الإضافية المقدمة نشر المنتجات التوجيهية وأنشطة التوعية الخاصة باللجنة، وكذلك الأنشطة من خلال منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية.

127 - وشددت السيدة مويبا على أنه تم تحديد حلقات العمل المستهدفة على أساس التعبير عن الاحتياجات من جانب البلدان النامية. وحتى عام 2022، يقدر أن أكثر من 650 مشاركا من نحو 103 بلدان حضروا حلقات العمل المستهدفة التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/مكتب تمويل التنمية المستدامة. ونتيجة لجهود المكتب في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مناسبات بناء القدرات (عن طريق تشجيع البلدان على مراعاة التوازن بين الجنسين عند ترشيح مسؤولين لحضور حلقات العمل)، بلغت نسبة النساء 40 في المائة من المشاركين في حلقات العمل و 80 في المائة من المشاركين في حلقة العمل الحضورية بشأن إجراءات التراضي. وبشكل عام، أشار أكثر من 75 في المائة من جميع المشاركين في حلقات العمل إلى أن حلقات العمل مجدية وتساعد على فهم الكيفية التي تتصدى بها السياسات المالية العامة للمخاطر وتبني المرونة، وأن المعرفة المكتسبة ستكون قابلة للنقل إلى الزملاء في مؤسساتهم.

128 - وأشارت السيدة مويبا إلى أن الأنشطة المقررة المقبلة تشمل حلقات عمل إقليمية في المكسيك في أيار/مايو بشأن معاملة الخدمات في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي، وبشأن مواضيع مختارة بشأن التسعير التحويلي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في وقت لاحق من عام 2023.

129 - وأثنى أعضاء اللجنة والمراقبون على ما نفذ حتى الآن من الأعمال المتصلة ببناء القدرات ودعوا إلى مواصلة التوسع في مجالات مثل بناء القدرات/أنشطة التعزيز في مجال التسعير التحويلي (بما في ذلك الملائمات الأمانة واتفاقات التسعير المسبق، وفرض الضرائب البيئية لتحقيق أهداف اتفاق باريس، والجوانب العملية المتعلقة بالشفافية الضريبية وتبادل المعلومات، بما في ذلك التعامل مع المخاطر المرتبطة بالمستوى التالي (بعد تلقي معلومات من ولايات قضائية أخرى)). وأقروا أيضا بأن الدورات التدريبية عبر الإنترنت مفيدة. ومع ذلك، فإن المناسبات المعقودة بالحضور الشخصي ضرورية بالنسبة للسلطات الضريبية لتبادل الخبرات. وجرى التشديد أيضا على أهمية ترجمة الدورات التدريبية والوثائق والتوجيهات وغيرها من المواد إلى مزيد من اللغات.

130 - ولاحظ أعضاء اللجنة تزايد الحاجة إلى بناء القدرات، لا سيما في سياق المشهد الضريبي العالمي الحالي. وشدد الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز القدرات والموارد في الأمانة العامة لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تقديم الدعم الفعال لمسارات عمل اللجنة والاضطلاع بأنشطة تنمية القدرات لتلبية احتياجات البلدان النامية وأولوياتها.

صاد - مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها

131 - نُظر بإيجاز في جلسة مغلقة في مسألة تتعلق بالعلاقة بين المسائل الضريبية ومسائل النقد الأجنبي أثرت لأول مرة في الدورة الخامسة والعشرين، واتفق على مواصلة المناقشة في إطار البند 3 (ص) من جدول الأعمال بشأن مسائل أخرى للنظر فيها في الدورة السابعة والعشرين. وسيقدم السيد أحمد مذكرة أكثر تفصيلا لتلك الدورة.

البند 4 من جدول الأعمال: جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين

132 - يرد في الفصل الثاني لهذا التقرير جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحت اللجنة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوافق عليه.

البند 5 من جدول الأعمال: الترتيبات الخاصة باعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والعشرين

133 - أشار أمين الدورة إلى أن ترتيبات التقرير عن الدورة ستكون، كالعادة، على النحو المنصوص عليه في وثيقة اللجنة المعنونة "الممارسات وأساليب العمل للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية".

ملاحظات ختامية

134 - شكر الرئيس المشارك أعضاء اللجنة والمراقبين على مشاركتهم في الدورة، سواء بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت. واعترفا بالمساهمة القيمة دائما للمراقبين؛ وشكرا الأمانة العامة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والجهات التي تقدم خدمات المؤتمرات، فضلا عن الجهات التي تساعد اللجنة ماليًا في عملها. وبعد عقد جلسة مغلقة أخيرة، اختتمت الدورة.

